الدستور السوفياتي الاشتراكي [1]

للاستاذ رابح بنت مشرو [2]

— ٣ —

٣ : تمثيل الحرف — أهم ما يمتاز به نظام الحكم السوفياتي هي القاعدة المتخذة اساساً للتمثيل السياسي . فاننا نرى بريطانيا وفرنسا والمانيا والولايات المتحدة وغيرها من الدول الرأسمالية البرلمانية تتخذ الموقع الجغرافي اساساً للتمثيل فيجري الانتخاب من قبل جميع الساخبين في الالوية والاقضية والنواحي المتكونة منها الدولة بحسب المناطق او الدوائر الانتخابية التي تعين على أساس جغرافي . والنائب المنتخب على هذه الصورة يمثل لواء فيه فلاحون وعمال صناعيون وعمال مناجم وموظفو سكك الحديد واصحاب حرف حرة وتجار وملاك وأصحاب معامل الى غير ذلك من انواع الطبقات الاقتصادية، فهو يمثلهم كهيئات من السكان بلا التفات الى احوال معيشتهم اليومية المتباينة ومصالح طبقاتهم المتضاربة . والسبب في تطبيق هذا التمثيل هو ان النظرية الجغرافية تعتبر ان مصالح المصوّت تتأثر بالمكان الذي يعيش فيه وليس بالحرفة التي يعيش عليها

اما النظام السوفياتي فيتخذ من الحرف اساساً للتمثيل السياسي ، ومع ان المناطق الجغرافية تستعمل ايضاً في التمثيل الحرفي الا أن استعمالها ليس إلاّ لتسهيل عملية التصويت الحرفي . وفي هذا النوع من التمثيل يصوت الاشخاص ذوو الحرف المختلفة كل على حدة مع افراد حرفتهم : فعمال المناجم يصوّتون في فريق وعمال الحديد في فريق آخر والجنود في فريق ثالث والفلاحون في فريق رابع الخ . . . كل بحسب اختصاصه الحرفي ينتخب ممثليه من طبقته . فلا يمثل عامل المناجم او الفلاح المنتخب الى مؤتمر سوفيت الاتحاد مدينة موسكو اوتفليس او البلدة التي يأتي منها بل يمثل افراد فريقه بالمهنة بلا إلتفات الى محل الاقامة . وهذا النوع من التمثيل اقرب الى التمثيل الحقيقي لمصالح الناخبين من التمثيل الجغرافي بكثير وهو يعد افضل اسلوب للتمثيل جرب في العالم لانه يمثل حقيقة مصالح كل فريق حرفي تمثيلاً صحيحاً حالة ان التمثيل الجغرافي خلو من معنى الدمقراطية الصحيحة وصيانة مصالح الناخبين بل هو حيلة تفوز بواسطتها الطبقات المترية الاقطاعية والبورجوازية في البلاد الرأسمالية بالقوة السياسية مع ادعائها منح المساواة والدمقراطية لجميع افراد المجتمع

ومن الواضح ان التمثيل الجغرافي الذي تتمشى عليه البلاد الرأسمالية هو الاخص ضعيف من اساسه لا يتلاءم والدمقراطية الحقيقية التي تدعي انها تصونها لانه لا يعير اي اهتمام الى كون ان

---

(١) Socialist Soviet Constitution (٢) استاذ التاريخ والحكومات في معهد جامعة كاليفورنيا الفني باميركا وقد نقل هذا الفصل المتمم كامل قراتجي مدرس الاجتماع والتاريخ بمدرسة النجف الثانوية في العراق . رابح منتطف يوليو واكتوبر ١٩٣٥ صفحة ٢١٩ و٣٤٧

المصوّت ينتمي الى طبقة او فريق اقتصادي بحكم الحرفة التي يؤمّن بها على موارد عيشه وهو عضو اقتصادي اكثر منهُ سياسياً او مقيماً في بلدة او ريف ما . لذلك يكون فيهِ الاخلاص لمصلحة حرفته المعيشية اكثر من إخلاصه المكان الذي يتفق ان يقيم فيهِ والطبقات الاخرى التي يعيش معها طلباً للرزق . والتجار والعمال المأجورون والفلاحون وأصحاب المهن الحرة — كل واحد منهم لا يضحي بمصالحه ومصالح فريقهِ الاقتصادية والاجتماعية لذلك لا يمكن ان تنشأ بين المصوتين المختلفي المهن رابطة اقتصادية دائمة ولو كانوا يعيشون في بلدٍ واحد او ريف واحد او دائرة انتخابية جغرافية واحدة . ومع انهُ ليس من المؤكد دائماً ان يتفق ذوو الحرفة الواحدة على رأي واحد فيما يخص بعض قضايا السياسة العامة لكن يمكن الاعتماد على ان تكون الحرفة المعيشية اساساً أفضل للتمثيل من الموقع الجغرافي في احوال الحياة الحاضرة . وقد اقترح هذا التبديل في الولايات المتحدة كثير من قبل الساسة المجددين ومنهم وليم مكدونالد في كتابه « دستور جديد لاميركا الجديدة » حيث كتب : « من الواضح انهُ إذا شاءت الولايات المتحدة ان يكون لها هيئة تشريعية تمثلها تمثيلاً حقيقياً فيجب ان يبدل نظام التمثيل الحاضر بحيث تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط السكان كما هي الحالة الآن بل الفروق في المهن والحرف كذلك ايضاً » لأن التمثيل الجغرافي باعتباره الصلة الجغرافية أهم من الصلة الطبقية لا يمكن ان يصون مصالح جميع المصوّتين المنتمين الى طبقات مختلفة متضاربة المصالح لذلك يكون النائب عادة من الطبقات ذات القوة الاقتصادية ولا يخدم الاّ مصالح طبقته وفي معظم الاحيان يكون أميل الى انسان مصالح ناخبيهِ والاعتناء بمصالحه الخاصة قبل غيرها في منطقة انتخابية جغرافية ما . يفوز صاحب العمل والملاّك مثلاً بتمثيل الفلاحين والعمال المقيمين معاً لما لديهما من الثروة والقوة الاقتصادية والسياسية لكن الفلاح لا يفوز بتمثيل الملاّك ولا العامل يفوز بتمثيل صاحب العمل

لكن هناك وجهة ثانية للقضية تنحصر في : هل يكون سير المجتمع اكثر ضماناً وتقدماً اذا وزعت القوة السياسية بحسب المناحي التي يحصل بها أصحاب المهن المختلفة على عيشهم ؟ تقوم النظرية السوفياتية على مبدإ ان حرفة الانسان وطريقة معيشته هي التي تملي عليه موقفه ازاء قضايا السياسة العامة وعلاقاته الاجتماعية . أما البلاد الرأسمالية فقد تمشت على مبدإ اعتبار الشخص اميركياً او انكليزياً أو فرنسياً اولاً وعاملاً أو فلاحاً أو تاجراً ثانياً

وحرياً على هذا المبدأ يطلب من الشخص ان يكون موقفه تجاه مصالح الامة بأجمعها فوق مصلحته الخاصة أو مصلحة حرفته أو طبقته الاقتصادية ولو كلفه ذلك التضحية بالثانية في سبيل الاولى فالنائب في المجلس على هذا المبدأ ينتخب من قبل مصوتي المنطقة فلا يمثل تلك المنطقة بل يمثل الامة بأجمعها لانهُ يتقاضى مخصصاته من الخزينة العامة . لكن الواقع لا يتفق مع النظرية في النظام الرأسمالي لان النائب فيه ينقاد عادة الى الاعتناء بمصالحه الخاصة أولاً — كما اسلفنا —

وهي مصدر مصالح حرفته أو طبقته الاقتصادية . فلا يكون بذلك ممثلاً حقيقيًّا لجميع ناخبيه. لكنه اذا انتخب من قبل فريق حرفته أو طبقته فلا يطلب منه أن يمثل المجتمع كله بل أن يمثل طبقته فقط وبهذا التحديد في نطاق مسؤوليات النائب ، ضمان اكبر لقيامه بواجبات التمثيل

فالذي تفتقده الشيوعية في نظام التمثيل هذا هو تحقيق الديمقراطية الاقتصادية تمهيداً لتحقيق وشاح الدمقراطية السياسية التي تعاني اليوم الازمات الشديدة في الدول الاوربية الرأسمالية لعدم استنادها الى نظام اقتصادي دمقراطي اذ تمنح الحقوق الدمقراطية السياسية لافراد المجتمع وهم بعدُ لا يزالون على أساس مالي يتناقض مع روح الدمقراطية الحقيقية . وهنا منشأ الازمات

وتطبيق الشكل العام لجميع وسائل الانتاج والتوزيع ومنابع الثروة يقضي النظام السوفياتي الاشتراكي على الفروق الطبقية وحرب الطبقات معاً، ويوضع التمثيل على اساس حرفي يضمن التعاون بين الفرق الحرفية المختلفة ويصون مصالحها . لكن قبل ان يطبق هذان المبدآن وضعت السلطة بيد طبقة واحدة هي طبقة المنتجين من عمال وفلاحين وجنود وبفوز دكتاتورية العمال لم يعد في استطاعة اي طبقة اخرى من الطبقات السابقة ان تعلن حرباً او تناهض القوة القائمة في الحكم مهما حاولت ان تفعل ذلك . فلا يبقى امامها الاّ ان تندمج في الطبقات المنتجة حتى يتكامل المجتمع فيصبح لاطبقيًّا او تهرب من حكم الطبقة الحاكمة ، وفي كلتا الحالتين تقدم نحو الغاية القصوى وهي « المجتمع اللاطبقي » . لكن وان اعتبرت المصالح الاقتصادية اساس النظام الانتخابي فالنظام السياسي هو بالحقيقة خاضع « لدكتاتورية العمال » التي تشرف على دور الانتقال من الفردية الى الشيوعية

٤ — البعد بين الناخب والحاكم — والميزة الرابعة للنظام السياسي السوفياتي هي البعد بين الهيئات الحاكمة والشعب المحكوم . ففي اميركا مثلاً ينتخب الشعب الهيئات التنفيذية والتشريعية في ولاياتهم فلا يبعد الرئيس واعضاء الكونغرس عن الناخبين أكثر من درجة واحدة . اما في الاتحاد السوفياتي فتفصل هذه السلطات عن الناخبين عدة درجات . فالفلاح السوفياتي ينتخب سوفيت قريته او مزرعته الاشتراكية وهذا السوفيت الاول يبعث ممثلين عنهُ الى سوفيت الاقليم ومؤتمر سوفيت المنطقة وهذا بدوره يتمثل في مؤتمر سوفيت جميع الروس اذا كان في روسيا ، او في مؤتمر سوفيت جميع الشعب الساكن في الجمهورية الفلانية مثلاً وهذا الاخير يعين اللجنة التنفيذية المركزية لجمهوريته وهذه تعين مجلس القومساريين في تلك الجمهورية . اما في حكومة الاتحاد فيتمثل الفلاح بواسطة مندوبيه الذين يرسلون من سوفيت ريفه او اقليمه الى مؤتمر سوفيت الاتحاد الاعلى وهذا يعين اللجنة التنفيذية المركزية العليا وهذه تعين مجلس القومساريين . وهكذا قل عن تمثيل العمال في المدن . وعلى ذلك نرى ان المصوّت الاول في الريف او المعمل يفصل بثلاث او اربع درجات عن الهيئة التنفيذية العليا وطول هذه المسافة تقلل مسؤولية القومساريين المباشرة امام الشعب وتحصر مسؤوليتهم امام مؤتمر سوفيت الاتحاد واللجنة التنفيذية العليا ومجلس الرآسة فقط . وبذلك يقل

تساقط الفوسفوريات في فترات قصيرة . فمع ان جميع سكان الاتحاد السوفياتي يشتركون في ادارة حكومتهم لكنهم بما رسمتهم هذه الادارة بهذا الشكل الهرمي تحدد السيادة العامة وبقل تأثر السلطات التنفيذية بتقلبات الرأي العام وفي هذا استقرار سياسي عام ضروري للبلاد وهي في دور الانتقال من الاقطاعية والرأسمالية الى الاشتراكية

﴿القضاء والمحاكم﴾ لكل من الجمهوريات السبع الرئيسية والجمهوريات والمناطق والاقاليم الذاتية للكائنة في كل منها نظام قضاء وقوانين خاصة بها . لكن القوانين والنظام القضائي في كل من هذه الجمهوريات لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن الاخرى . وتعتبر محكمة الاتحاد العليا المرجع القضائي الاخير لجميع القضايا في انحاء الاتحاد السوفياتي . وهناك محاكم تعرف باسم (محاكم الشعب) في كل منها حاكم ومحلفين او اكثر وهناك كذلك عدة محاكم خاصة كمحاكم العمل والتحكيم والمحاكم العسكرية والنظامية الخ . . . وفوق هذه جميعها تأتي محاكم المناطق وفي كل واحدة منها عدة حكام يتفاوت عددهم بحسب الحاجة . والحكام في جميع المحاكم في جمهوريات الاتحاد يعينون من قبل سلطات المناطق ويبقون في مناصبهم سنة واحدة . ويستثنى من هذا حكام محكمة الاتحاد العليا الذين تنتخبهم لجنة الاتحاد التنفيذية المركزية او بالحقيقة : مجلس رآسة اللجنة . اما المحلفون في محاكم الشعب ومحاكم المقاطعات او المحاكم العليا فيستدعون للعمل مدة ٦ ايام كل سنة وينتخبون من عدد من بين المواطنين المصادق عليهم وليس في الاتحاد نظام ثابت لمحاكمة امام هيئة من الحكام بل يقوم المحلفون مقام هيئة الحكام فيبتون في القضايا مع الحاكم باجماع الاصوات

لكن قد يتبادر الى ذهن القارىء ان يسأل : — لماذا لا ينهار هذا النظام الهرمي من سوفيت ولجان ومؤتمرات وهيئات ومجالس بسبب علوه وثقله ؟ ولماذا لا يرتبك هذا النظام وينحل بسبب التناقض وسوء التفاهم الذين يحتمل وقوعهما بين سلطات الاتحاد وسلطات الجمهوريات الرئيسية وبين هذه وسلطات المناطق والاقاليم والمدن والارياف ؟ اما الجواب فبسيط يتلخص في ان ليس في الاتحاد الا حزب سياسي واحد يسود جميع هذه المؤسسات ويسيطر على هذا النظام . وكل موظف رسمي في الاتحاد مهما اختلفت مرتبته يجب ان يكون عضواً في الحزب الشيوعي الذي يشرف على جميع شؤون السوفيت واللجان وغيرها من مؤسسات الاتحاد ويديرها بواسطة المكتب السياسي فيه . ولما كان الشيوعيون لا يتقاسمون الحكم مع من يخالفهم في المعتقد فهم لا يؤمنون بامكان وجود معارضة مخلصة في الاتحاد السوفياتي او في اي مجتمع يريد تحقيق الشيوعية فلذلك هم يعتقدون أن كل من يعارض الحزب الشيوعي خائن وضد الثورة والدولة . فاذا نشأ نزاع في قضية ما يحل النزاع داخل الحزب اذ تعتبر جميع القضايا حزبية لا سياسية عامة ، وبعد تقرير الحزب خطة ما أزاء القضية المختلف فيها يجب على الجميع الرضوخ لقرار الاكثرية الفائزة بوجهة نظرها . وفي سيادة الحزب الواحد هذه على جميع المناطق الجغرافية وجميع مرافق الحكومة من دون اعتراف باي معارضة السر كل السر في

القوة التي تحفظ هذا النظام. فعندما اختلف تروتسكي مع ستالين حول متابعة الثورة العالمية بحسب رأي تروتسكي أو الاهتمام بالتشييد الاشتراكي وشاريع الخمس سنين بحسب رأي ستالين وحول أي الخطتين تقوم على الاخرى فاز رأي ستالين بمعاضدة الحزب له فلم يسمح لتروتسكي ان يتولى جبهة معارضة حوله بل نفي حالاً الى خارج الاتحاد. وهكذا مع رايكوف وغيره من الخارجين على ارادة الحزب العامة أمثال كامنيف وزينوفيف من زعماء الحزب المؤسسين وفلاسفة النظام السوفياتي، عند ما اختلفوا مع ارادة الحزب العامة وزعمائه الاقوياء أصبحوا أعداء الدولة فأعدم معظمهم حالاً ونفي القسم الآخر الى سيبيريا

الحزب الشيوعي — ومع أن الشيوعيين كانوا أقلية بين سكان روسية أيام الحرب العظمى لكنهم كانوا محكمي التنظيم اذ تقوم عضوية الحزب على أساس التكتل بشكل طوائف، في كل قرية ومعمل طائفة واحدة على الاقل. وكل طائفة تبعث ممثلاً عنها الى مؤتمر الحزب الذي ينتخب لجنة مركزية وهذه بدورها تعين اعضاء المكتب السياسي الذي يقود حركات الحزب ولشدة علاقة الحزب بأعمال الدولة كثيراً ما يتقلد المناصب العليا في الحكومة وفي الحزب نفس الاشخاص والزعماء. ونظام الحزب صارم جداً يقوم على الطاعة المخلصة والتنظيم العسكري ويُنزل العقاب الشديد بكل من يشك به شكاً طفيفاً ويطرد من الحزب أو يحمّل آلاماً وخسائر عديدة

ولا يمكن لاحد ان يصبح عضواً الا بعد ان يجتاز مدة امتحان يكون خلالها تحت مراقبة شديدة. فالحزب الشيوعي هو القوة المحركة والمنظمة لجميع شؤون الاتحاد

ويعلن الدستور السوفياتي لسنة ١٩١٨ بكل ارتياح انهُ يعترف « بالمساواة في الحقوق لجميع المواطنين » لكنهُ يقول في الفقرة التالية مؤكداً ان ليس من حق اي مواطن ان يدعي التمتع بأي حق او امتياز يمكن استعماله للاساءة لروح الثورة الشيوعية وهذا السبب لا يحدد الدستور قائمة الحقوق. فالمواطن السوفياتي ليس له اي حق على الدولة وهذا ما اتبعه النظام الفاشستي فيما بعد باعتباره الدولة غاية الجميع وليس الفرد الا واسطة لهذه الغاية. اما في الاتحاد السوفياتي بالمقابلة مع ايطاليا فالغاية هي (المجتمع اللاطبقي) الذي يقوم على اساس التملك العام ويكون فيه جميع الافراد عمالاً منتجين يتعاونون جميعهم بما يملكون وينتجون موحدين جهودهم لتحقيق غايات مشروع واحد عام ورفع مستوى معيشة الجميع المادية والادبية. لذلك نرى الفلسفة الفردية تنعكس فتصبح حرية الصحافة والخطابة وحرية التعامل التجاري كما يفهمها بقية العالم الرأسمالي غير متفقة مع روح هذه النظرية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي لان هذه الحريات لا يجب ان تصان الا اذا كانت تساعد على تقوية النظام الجديد لانهُ اذا كانت غاية الانسان الرئيسية تحقيق المجتمع الشيوعي والمساعدة على الاحتفاظ بشكل من الحكومة تعمل على تحقيق هذا المجتمع فلا يكون للمواطن أي حرية أو مصلحة تتعارض مع الغاية التي يحرص عليها والوسائل التي ينتهجها لتحقيقها